# الأحكام النحوية
# بين النحاة وعلماء الدلالة
# (دراسة تحليلية)

Grammatical rules between grammarians
and semanticists

الباحث
**غروب طارق رشيد**
Ghuroob Tareq Rasheed
wurood040@gmail.com

Journal of Islamic Sciences
Vol.4 | Issue 41
ISSN: 2225-9732
December 2025
مجلة العلوم الإسلامية
المجلد 4 | العدد 41
www.isscj.edu.iq

# الملخص

إن الأَحكام النَّحوية بيَّن الْنحاة وعُلماء الَّدلاله قائم على تصور لحقيقة الأحكام النحوية، وتتبع لمساراتها وطبيعتها عند النحاة وعلماء الدلالة، بالعودة إلى التراث النحوي، واستقرائه من منظورين نحوي ودلالي. إن فهم الخطاب النحوي يحتاج إلى نظرة موحدة، ومنهج أعمق، ونقد أصيل؛ إذ يسعى الباحث إلى تحريك أدوات البحث في كل الاتجاهات، ورصد أهم الآراء والنظريات للوصول إلى نتائج أدق. وحتى يحقق البحث غايته المنشودة، فإنه يعمد إلى بسط جملة من الإشكالات أهمها ما ميزة الأحكام النحوية عند النحاة وما طبيعتها عند علماء البلاغة والتفسير والأصو؟ وما المنهج الذي سلكه هؤلاء.وماهي المعالم الدلالية للنحو العربي وهل يمكن الاجتهاد في دراسة النحو من منظور دلالي وما السبيل المؤدي إلى ذلك. وانطلاقا من الإجابة عن هذه التساؤلات التي تدفع البحث إلى مسلك الحكم الموضوعي والتقييم الشامل في ضوء النظر اللغوي دون إنكار فضل المتقدمين من أئمة النحو. فهذه الطروحات تدعو بإلحاح إلى إعادة النظر في الحكم النحوي من أجل الوقوف على أهم الأحكام التي توصلت إليها مدارس النحو العربي على اختلاف اتجاهاتها، ثم كشف سر الخلاف النحوي، وتحديد الآراء التجديدية وقيمتها في خدمة النحو. إن مراجعة النظرية النحوية العربية أمر مفروض من أجل الوقوف على أصول النحو، وكشف جوانبه الخفية.

Abstract:

The grammatical judgments between grammarians and semanticists are based on a conception of the reality of grammatical judgments, tracing their paths and nature according to grammarians and semanticists, by returning to the grammatical heritage and examining it from both grammatical and semantic perspectives. Understanding grammatical discourse requires a unified view, a deeper methodology, and original criticism, as the researcher seeks to mobilize research tools in all directions and to monitor the most important opinions and theories to reach more accurate results. To achieve its desired goal, the research addresses several key issues, the most important of which are: What is the characteristic of grammatical judgments according to grammarians? And what is their nature according to semanticists https://www.mabdaa.edu.iq.

Journal of Islamic Sciences
Vol.4 | Issue 41
ISSN: 2225-9732
December 2025
مجلة العلوم الإسلامية
المجلد 4 | العدد 41
www.isscj.edu.iq

# مقدمة

اللغة العربية صورة صادقة لفكر الأمة وحضارتها، فهي تنقل لنا فكرا معرفيا ضخما له جذوره الممتدة في أعماق التاريخ هذا الفكر الذي اتصف بالتدفق المتجدد دوما، وهي خصيصة اكتسبها من عمق اللغة وبلاغة أبنائها. فالتراث اللغوي الأصيل شغل كثيرا اهتمام الباحثين ووحد أهدافهم الرامية إلى قراءة نقدية علمية. (بديع، ١٩٩٩) فالعودة إليه تدفعه نوايا طيبة للانتظام فيه، وهي أيضا رحلة نحو الهدف الذي يثري واقعنا اللغوي، ويرفع من أسلوبنا في النقد، فنحول هذا التراث من أداة للتباهي والتفاخر إلى أداة للمعرفة والعلم. ومن أجل ذلك كله دعا كثير من الباحثين واللغويين إلى وضع النحو العربي على بساط البحث، وعرضه على محك النقد العلمي البناء. فهؤلاء مفكرون أفذاذ نذكر منهم إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي، وشوقي ضيف وتمام حسان، إذ كان هاجسهم أن يعيدوا اللغة إلى سابق عهدها ليجعلوا منها أداة معرفية حقة. (الزمخشري، ١٩٩٨) وعلى سمت هؤلاء طرقت باب القراءة النحوية من منظور دلالي ليستخلص منهجا نقديا في كشف أسرار النظام النحوي وذلك عبر التعرض لمختلف المحاولات التي أسهمت في إعادة الوجه الحقيقي للنحو بدرء التعليلات. ولا شك أن فهم التراث اللغوي العربي يحتاج إلى عقلية مبدعة وذهنية وقادة تضاهي فكر الخليل وسيبويه ومن نحا نحوهما، والغاية في ذلك هو توحيد النظرة وتعميق المنهج وتنظيمه وتأصيل النقد لترتفع إلى فهم النص وفك شفراته ووضع حدود ومعالم يسير فيها و يبرز من خلالها. إن النحو بهذه النظرة المتأنية والصحيحة يمثل روح اللغة وقلبها النابض. (فارس، ١٩٩١)

## المطلب الأول: مفهوم الحكم لغة واصطلا حا

الحكم لغة: ذكر بمعجم ٱلصحاح ان ٱلحكم مًصدرقولك: «حكم بينهم بحكم» اي قضى وحًكم له وحٍكم عليه. والحًكم كذلك الحكمه من العلم والْحكيم الْعالم صاحب الأمر والحكيم المتقن قال تعالى: ( وأبناء الحكم صبياً ) أي الحكمة، ومنه حكمة اللجام ما أحاط بالحنكة وهي حديدة في اللجام تكون اعلى أنف الْفرس ويتكه تمنعه عن مخالْفة راكبه و هو أيضا: العلم والفقه والقضاء بالعدل ومادةحكم الحاء وٱلكاف والميم أصل واحٍدهو الْمنع وأول ذلك الحكم هو الْمنع من الظلم وحكم فلان بكذا إذا جعل أمره إليه والمحكم المجرب المنسوب إليه الحكمه ويقًال أيضًا حكمتُه في مالى، إذا جُعلت ٱليه الحكم فيه، فاحتًكم عليً فًي ذلك. و في الحديث

إن الجنة للمحكمين، وهم الذين حكموا في القتل والإسلام فاختاروا الثبات على الإسلام.

الحكم اصطلا حا: والحكم في الاصطلاح اسناد أمرإلى امر آخر إيجابا أو سَلبا وهو وضع الشيء في مكانه وعند الأنبارى الْحكم الْنحوي ما تثبتَّه العلة يقول: إعلم أن العُلماءقد اختلفوا في هذا يقصد إثبات الحكم هومحل النص، وبما ثَبت بالنُص أم بالعَلة فذهب الأكَثرون الَى أنَه يثبت بالعَلة ليس بالْنص لأنَه لو كان ثابتا بالنص لا بالعلة لأدىء هذا ل إبطال الالحاق وسَد باب القيْاس، لأن القيْاس حمل فرع على أصل بعَلة جامعُة، واذا فقدت الْعلة الجامعة بطَل الْقياس وكان الفرع مقيَما من غير أصل وهذا محَال. (منظور، ١٩٩١).

فالقرار باثبات الحُكم والحاقهُ الْى العله لا وليس النَص يدفع للفهم القاَصر والحكَم الخاطىء ذلك ان الحَكم تم اثباته بكليهما حيث لْاتخرج العلة من دعم النَص مثلمالا يخُرج الْحكم عنه والاثنان متلازمْان ولا يمكن إلغاء العلة بالحاق الحكم بالنص، ثم إنها في كثير من نماذجها تعتمد على معطيات حسية مواطنة للطباع «. وإذا كان التعليل جهازا تفسيريا يستند عليه لفهم نظام اللغة الداخلي والكشف عن اسراره، فإن النص هو الأداة التي تحقق التفسير الشامل الظواهر اللغة، باعتباره هو الوجود وأن العلة تابعة له، لأنها قائمة على الافتراض والتخمين. (النجار، ١٩٩١) وإذا سلمنا بما جاء به نص الأنباري، فإن الحكم أيضا لا يعكس الواقع اللغوي ولا يفسره، لأنه يغدو هو أيضا افتراضا وتخمينا ولا يفهم من هذا أننا ندعو إلى عدم جدوى التعليل، وأنه مجرد عمليات منطقية شكلية طبعت الخلافات النحوية بين البصرة والكوفة إليه أئمة النحو نحو الخليل وسيبويه أن العلل مجموعة من الضوابط وجدت لفهم نظام اللغة فالحكم إذا هو خلاصة تفاعل النص والعلة وتوظيفهما بما يخدم مقاصد المتكلم والمخاطب فهذه النتيجة تقودنا إلى تلمس ما ساقه صاحب الكلمات حيث عرض للحكم بأنه إسناد، فقال:» الإسناد هو ضم كلمة حقيقة أو حكما أو أكثر إلى أخرى مثلها أو أكثر، بحيث يفيد السامع فائدة تامة. (الافغاني، ١٩٧١) فالحكم هو حاصل نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، ويكون عاما أما إذا أفاد معنى يحسن السكوت عليه يكون خاصا. (الجرجاني، ١٩٩٨) فالإسناد والنسبة والحكم علاقة واحدة مجردة بثلاثة أسماء تتحقق بين كلمتين، ولذا قيل عن الحكم هو « إدراك لوقُوع النسبه أولا وقوعهاً فإذا قلنا (زيَد عالْم) وقع هذا الْقول على ثلاثَه, أجزاء، الأول هو(المحكوم عليه), بمعنى الْموضوع (subject ) واما الْثانى فهو( المحكوم به) ويسَمى بالمحمولً (attribut )، امّاالْثالث النسبه, بين الطرفين، ويسمى أدراك - وَقوع هذه النَسبه, أو لا وقوعها حكما أو تصديقاً. (هارون، ١٩٨٨) والواضح أن حيز الأحكام النحوية ذو أبعاد ثلاثة تعكسها المحلات الإعرابية من رفع ونصب وجر، وجزم، مثلما تعكسها أحياز الكلمة وأقسامها من اسم وفعل وحرف و في كتاب سيبويه ما يفسر

مثل هذا البعد الإصطلاحي النحوي، حيث عد كلا من مدخل الإسناد والبناء والتفريع والشغل مترادفان، وهي والحكم والنسبة التامة بمعنى واحد. (يعقوب، ١٩٩١).

فالمعطيات السابقة الذكر تمنح الباحث تصورا دقيقا لمجالات الأحكام النحوية التي تناسس بين أقسام الكلم وتنطلق من أحيازها ومحلاتها وترتبط مباشرة بالإسناد الذي يعد علاقة تجريدية تتحقق من خلالها عملية الربط والتأليف وتمدنا بنتيجة مجردة أيضا تسمى في عرف النحاة بالحكم النحوي، هذا الحكم الذي لا يغفل الجانب الشكلي خلال عملتي الوصف والتفسير. (الجرجاني، دار الرشاد، القاهرة).

**انواع الحكم و النحو:**

الحكم النحوي خمسة أنواع الواجب والممنوع والحسن والقبيح، وجائز على السواء كما أن الحكم الشرعي خمسة أنواع واجب، ومندوب، ومياج، ومكروه ومحظور ( حرام).

فالواجب نحو رفع الفاعل ومنصوب المفعول به والمضاف اليه المجرور والحال النكرة والتمييزوالممنوع ضد الواجب والحسن نحو المضارع المرفوع الواقع جزءا بعد شرط ماضٍ واماالقبيح كرفعه في جواب شرط المضارع.

والجائز: كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول فوق الفاعل نحو قوله تعالى: ( وإذ أبتلى إبراهيم ربه بكلمات ) تتبين من خلال تقسيمات النحاة للحكم النحوي، أنهم وضعوه في دائرة الأعمال الإنسانية المحكومة بسلطة القانون الإلهي ولا غرابة في ذلك، لأن النحو نشأ في ظل الدراسات الأصولية والفقهية التي أثرت فيه. (الشافعي، ١٤١٨) اتسمت أحكام النحاة بنوعين من السمات سمات ثابتة وهي الأصول التي لم يختلفوا فيها وسمات متغيرة وهي الفروع التي اختلفوا فيها، وذهبوا فيها مذاهب شتي.

فما اتفقوا فيه قاعدة الرفع والنصب والجرء إذ ثبت عنهم رفع الفاعل والمبتدأ والخبرة وماجرى مجراهم، ونصب المفعول وما جرى مجراه، وجر التوابع وما شابهها. وقد ورد ترتيبهم الحكم من الواجب إلى الحسن ثم الجائز والقبيح والممنوع وهذه مراتب خمس يتراوح فيها الكلام من واجب إلى ممنوع، مع حفظ مراتب التدرج فيه فاللغة ذات نظام معقد يستند إلى أحكام تجريدية عقلية تسير وفق ثلاثية جدلية تتمثل في الوجوب والجواز، والمنع. (الاشقر، ١٩٩٧) تشكل مقولة الوجوب سلطة تفسيرية واسعة التداول في النحو العربي تحكم نظام التعليق وتبينه. وقد عرفت بأنها من الأحكام التي تتبين تعبيراتها في طرق الاعراب اوالصياغة للالفاظ وهو في وضع الجواز والسدود اوالإمتناع فالعلاقة بين الوجوب والتعليق قائمة على تشكيل الكلام وترتيبه، وما

النْظم سواْ تعليق الكًلام بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلام ثلاث: اسم وفعل,وحرف, وللتعليق بينًها طرق مبينة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام تعًلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل, وتعلق حرف, بهما.

يبين نظام التعليق بعدا تداوليا، بين عناصر التأليف من جهة، وبين اللغة ومستعمليها من جهة أخرى. (اللبدي، ١٩٨٨) ولاشك أن عمل السلطة التوجيهية أو التصنيفية للنحاة من أجل رصد أحكام الوجوب أو الجواز وبيان عللها، لها أثر في ترسيخ المعاني المجردة المتشكلة في الذهن » فالمدار في الحكم هاهنا على ماجرت عليه اللغة من طرائق، وما ألفته من سنن، وعرفت به من خصائص وسمات، لا على ما يمليه منطق التعليل العقلي. (التنجي، ١٩٩٩) فالأحكام النحوية لا يمكن إرجاعها إلى المناسبات العقلية القياسية وإنما تثبت بالاستعمال اللغوي.

التقديم والتاخير بين الوجوب والجواب

انطلق النحاة في ضبط قواعد لغتهم وبيان أصولها من مسألتي العامل والرتبة اللتين تمثلان مجالا تجريديا مفتوحا متلازما إن تتأسس نظرية العامل على أسبقية العامل على محموله مثلما تنهض الرتبة على قرينة الإعراب التي هيات النظام اللغة مرونة أكبر في تشكيل التراكيب وبيان أنماطها. (البناء، ١٩٩٧) ومن الواضح أن النحاة وضعوا جهازا تحكمها يشرف على مراقبة مواضع عناصر التركيب، وزودوا هذا الجهاز بسلطة الجواز والوجوب جواز التقديم والتأخير لبعضها. (منظور، لسان العرب، ١٩٩٩) ووجوب التزام الرتبة الأصلية لبعضها الآخر، إذ لا يجوز نقل عنصر إلى موضع غير موضعه الأصلي والمتأمل في أراء النحاة يلحظ ارتباط ظاهرة التقديم والتأخير بفكرة العامل، وهذا مادفع بوجود مسافة بين التنظير والتطبيق وصارت صحة التراكيب تقاس بمقاييس غاية في التجريد نذكر منها:

**١- العامل يتقدم أبدا على عامله.**
**٢- لا يعمل عاملان في معمول واحد.**
**٣- لكل عامل معمول واحد أو أكثر.**
**٤- لا يمكن تصور معمول دون عامل.**
**٥- لا يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي.**
**٦- قوة العامل وضعفه.**

فالمواضع محددة سلفا، وعلى الاستعمال اللغوي تمثيلها، وقد بين النحاة حالات اًلتقديم وًالتأخير فى اصل الجملة وهي أربع جمعت نوعين من الحكم هما: الحكم الممنوع والحكم الحسن وقد عرضها السهيلي مستقرنا أراء النحويين نبينها فيما يلي:

١- الحكم الممنوع وفيه حالتان هما.

- وجوب حفظ الرتبة، أي الفاعل أولا ثم المفعول ثانيا، ويكون هذا في الأسماء المقصورة نحو ضرب موسى عيسى - وجوب تقديم المفعول به لارتباطه بضمير عائد، إذ يمتنع تأخيره على الضمير، نحو قوله تعالى: ( وإذا أبتلى إبراهيم ربه ) فالمسألة تتجاوز عود الضمير إلى التعلق الذي يفسر بعدا دلاليا، إذ أن الابتلاء تعلق بإبراهيم، ولذا وجب اقتراب المفعول به من الفعل، فالفعل يقع عليه وقوعا مباشرا ولو عكسنا التركيب في نحو وإذا ابتلى الرب إبراهيم لزال المعنى المقصود، ونفيت أن يكون الابتلاء واقعا على إبراهيم وحده، وإنما على غيره من الأنبياء، ونفيت أيضا أن يكون الابتلاء صادرا عن الله سبحانه وتعالى.

٢- الحكم الحسن وفي حالتان هما.

أ- جواز تقديم الفاعل على المفعول، وفيه مزية وحسن ظاهران في نحو قولنا: ضرب زيد عمرا فالصورة الحاصلة في الذهن تبين أن هناك ضاربا ثم مضروبا.

ب- وأما الحالة الثانية فالمفعول يقدم مثل أحسن نحو أعجب زيدا ماكره عمرو والعلة هذا هي خفاء علامة الإعراب في الفاعل. فالنحاة الطلقوا في بيان أحكامهم ٱلتركيبيَّة من أسباب شَّكلية، مع أن الَّتركيب يتخطى «عتَّبة الشكل» لِّلمعنى الوظيفي الذي تتحكم فيه إلى جانب الرتبة والاعراب، والعامل، والعلة، العلاقات التركيبية والسياق، وقد أضاف السهيلي إلى أحكام تقديم المفعول وتأخير الفاعل مسألتين هما:

- المسألة الأولى وتتعلق بالتركيب وشرطه فيها أنه لا يجوز تأخير الفاعل وتقديم المفعول إذا كانا معربين في نحو ضرب القوم بعضهم بعضا. (يعقوب، ابن جني، ٢٠٠١).

- وأما المسألة الثانية فارتبط التفسير فيها بالمعنى الدلالي وبيانها في قولك إنما يأكل زيد الخبز في إنما وضعت لتحقيق الكلام، فهي تنفي وتثبت، حيث أثبتت لزيد أكل الخبر، ونفيت عنه ما سواء أما إذا قدمت المفعول هنا فقلت إنما يأكل الخبز زيد اختلف المعنى وصار مقصد الكلام معقودا في أن الخبر لم يأكله إلا زيد والواضح أن بناء الأحكام النحوية لاسيما ما ارتبط بالمنع أو الجواز يكون على المعنى دون الاكتفاء بالرتبة أو العلامة الإعرابية التي قادت النحاة إلى استخلاص أحكام شكلية غير مطردة، فأوقعتهم في اضطراب أخل بضوابط النحو وقوانينه. (زرزور، ١٩٨٧).

لقد سعى السهيلي إلى إخراج بعض الأحكام من شكليتها، وتوجيه الاهتمام إلى ما يحمله التركيب من علاقات دلالية كثيرة تحققت من أداة القصر إنما التي تحمل نفيا وإثباتا، فهي عند السكاكي مساوية في قيدها للمستثنى نحو ما يضرب إلا زيد إذ الحكم في كليهما محصور بين

الإثبات والنفي في نحو إنما يضرب زيد عمرا إثبات الضرب لزيد ووقوعه على عمرو دون سواه فالتقديم والتأخير هنا يغير من المعنى، ففي قوله تعالى ( إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عباده, العلماء). (البقرة) يكون انحصار خشية الله مقتضي على العلماء أما إذا قدمنا المرفوع وأخرنا المنصوب اقتضى المعنى حصر خشبة العلماء على الله وهذا مناقض لحكم الآية ومعناها ثم إن التقديم والتأخير له مسلكان، مسلك يجوز فيه أن تقدم أو تؤخر ومسلك لا يجوز فيه التصرف في تقديم منصوب وتأخير مرفوع لأنه يلغي مقصود الجملة. (فارس، مقاييس اللغة، ١٩٩١) وماذهب إليه السهيلي من تحليل يخدم المعنى ويقويه بخلاف الأقسام الأربعة التي ذكرها النحاة، معتمدا في ذلك معيار المعنى الذي تراوح بين الثبوت والتغير فإننا نخلص إلى أنه أضاف جديدا ووضح حكما من أهم الأحكام النحوية في« التقديم وكذلك التأخير» يحكمه قانون التلازم بين معنى التركيب المقدم ومعنى التركيب المؤخر ويمكن ان نبين ذلك فيما يلي:

ففي قوله تعالى: ( إنمًا يخًشى االله مِن عبًاده العلمًاء ) (الصحاح) نجد بان تركيبها تكون من مفصلين هما إثبات ونفي.

مفصل الإثبات: إنما يخشى الله.

مفصل النفي: من عباده العلماء، وبعد أن يتحقق النفي يتحقق وقوع الخشية على من خصصناهم بها.

فالنفي يحدث بإخراج جماعة من العبد وهم فئة العلماء من دائرة اللاحشية وإدخالهم في دائرة الخشية الإلهية، وفي الآية تخصيص فكأنه قال إنما يخشاه مثلك ومن على صفتك ممن عرفه حق معرفته. (الموجود، ١٤١٣).

١- حكم تقديم الفاعل على الفعل:

اختلف جمهور النحاة في جواز تقديم الفاعل على الفعل، فمذهب البصريين على المنع، فقد ذكر ابن السراج أن الفعل والفاعل بمثابة المتلازمين« نحو معنى الصفة و معنى الموصوف، وكذلك الصلة والموصول. (يوسف، ١٤٢٤).

النتائج: إن الدراسة المعنونة الأحكام النحوية بين النحويين وعلماء الدلالة – دراسة تحليلية تستند إلى تصور بشأن جوهر الأحكام النحوية، وتتابع مساراتها وخصائصها لدى النحويين وعلماء الدلالة، من خلال العودة إلى التراث النحوي واستقرائه من وجهتي نظر نحوية ودلالية.

## المطلب الثاني: العلاقة بين الدلالة والنحو

اللغة هي مجموعة من الأصوات التي يستخدمها كل مجتمع للتعبير عن أغراضه، كما أوضح

ابن جني قبل أكثر من ألف عام وتتمثل الأغراض في المعاني أو الدلالات التي يسعى المتحدث لنقلها إلى المستمع، حيث تُستخدم الأصوات المنطوقة أو المكتوبة كوسيلة لذلك وبالتالي، هناك جانبان: أحدهما مادي يمكن سماعه أو رؤيته، والآخر إدراكي معنوي وكلا الجانبين يؤثر في الآخر ويتأثر به. (حمد، ١٩٨٩)يكون مفهوم ابن جني للغة والذي قدمه يشبه فكرة ارسطو والذي قدمه من مئات السنين حيث راى بأن الكَلام هو عبارة عن انتاج صوتي ماخوذ من الخيال كي يكون التعبير صوتا له معنى. (التنجي، الدلائل، ١٩٩٩) وهو نفسه المفهوم الذي صدر عنه أوتو يسبر من بعده بمئات السنين، إذ يرى أن اجوهر اللغة نشاط إنساني، نشاط من قبل الفرد ليجعل نفسه مفهوماً من الآخرين ونشاط من قبل الآخرين ليفهموا ما يدور في عقل الفرد وأن كل ظاهرة قد ينظر إليها من جهة الشكل الخارجي أو من جهة المعنى الداخلي، والشكل الخارجي هو صيغة الكلمات ومواقعها، والداخلي هو المعاني أو الأغراض. (النجار، معاني القران، ١٩٨٥) وفي الفترة المبكرة للنحو العربي، كان أتباع مدرسة الكوفة يقولون عن سيبويه إنه عمل كلام العرب على المعاني وخلى عن الألفاظ، أي أنه أولى الجانب الإدراكي رعاية واهتماما على حساب الجانب الصوتي، أو بعبارة أخرى إنه يهتم بالدلالة وليس بالقال، أو بالمعنى الداخلي، وليس بالشكل الخارجي. (فتيح، ١٩٨٩) وعلى ذلك، ان الوصف النحوى ليس بجامداً اصم او يكون خاليا من الدلاله؛ حيث يكون الوصف النحوى موصوف بالارتباطات التي ترتبط عناصر الجمله الواحده مع بعضها ببعض اخر و ان ٱلعلاقة التي وصفتها تلك القواعد النحويه تكون مُستمدة من أَمرين:

أحدهما: لغويُ يَحكمه موقع » الكلمات «وبطريقة »خاصه وبصيغة خاصة«في مقاطع صوتية تكون بهاخاصة. (شرح المفصل )

بينماالآخر: عقلى ويقصد به المفهوم المَرتَّب على ألوضع, ألسابق» من كون ارتباطات كل هيئه لهاتركيبية وبدلالة ًوضعية مُعينة وخاصة. (السيرافي، ١٩٩١) وكلا الأمرين متعاونان بطريقة متداخلة، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر وإذا امعنا النظر، فسوف تجد أن الجانب اللغوى نفسه للعلاقة الموصوفة في القواعد النحوية عقلي في طبقة من طبقات تفسيره؛ فليست علاقة الفاعليه وٱلمفعوليه وغَيرهما في منتهى النظر الصحيح إلا علاقة يقيمها العقل البشرى للمتكلمين باللغة والرمز بها لدلالة خاصة. (التواب، ١٩٩١) وقد أصبحت الدلالة, «أو علم الدلالة», أو «نظرية الدلالة», أو,نظرية المفهوم أو علم المَفهوم من مطلع العشرين اصبحت جزءا من اجزاءاً «البحث اللغوى» ومن ضمن علم اللغة ومع ذلك يرى جورج مونان البحث عن هذا الفرع لم يصل بعد المكانة العلمية ويرى كثير من الألسنيين أنها الجزء من الألسنية الذي تعترض تطبيق مبادئ

الهيكلية (Structuralism) عليه أكثر العقبات، وهي عقبات لم تتضح طبيعتها بعده. (هشام، ٢٠٠٢) ويقول إن الآراء في هذا الفرع من العلم، وكذلك الأعمال، مازالت تشعرنا في كثير من الأحيان أننا أمام «برج بابل»، وهو ما يجب الاعتراف به صراحة. (عظيمة، ١٩٩٥).

النتائج: استخدم هذا المطلب دراسة البلاغة والتفسير وأصول اللغة، لاستكشاف مميزات التحليل النحوي لدى هؤلاء العلماء، مع التركيز على أساليب الإسناد، والاستفهام، والأمر، والنهي، والشرط. بالإضافة إلى دورها في تشكيل الأحكام النحوية وخلق المعاني.

## المطلب الثالث: التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات

لقد كانت اللغة التي ألمح إليها سيبويه في مطالع الكتاب« لفتة فلة. وقد جاءت ومضة فريدة لمعت في إشارة خاطفة عن الاستقامة من الكلام والإحالة في نص موجز دال ان هذا النص الصغير وتكمن نواة فكرة نحوية وكذلك الدلالة حيث انها تتاقلم في توائم اجزاء ومفردات الْنحو, مع جزيئات ومفردات دلاله الكلام أو بلغة ثانية جزيئات ومفردات معانى للنحو الأولى وتمثله وظائف مختلفة نحوية مع منابع دلالة الكلام و المفردات وتمثلها دلالة مفردات معجميه, للكلام او المفردات وتتجانس لتكون ما يسمىْ »المعنى النحوى الدلالي«. (الرازي، ١٩٩١) ومن خلال مناقشة هذا النص نستطيع أن نتعرف قوانين تكوين المعنى التحوى الدلالي يقول سيبويه في باب سمي باب الاستقامةً من الإحالة اوالكلام:

اقمنا مسُتقيم حسِنً «ومُحال» ومسَتقيمُ كذبُ ومستقيم قَّبيحُ- وما هو محالُ كذبُ. (الموصلي، ١٩٨٨).

فـ أما بالنسبة للمُستقيم الحسُن فمثلا نقول: «اتيتك امسُ وسأتيكً» غدا.

وامًا لِلكلامُ المنفي فأن تنقضُ أًول بداية حديثك بنهايته ف يقال: اتيتكً غداوسأتِيك امسٌ واما ٱلمسَتقيم ٱلكذب فمثلا نقول: حملت ٱلجَّبلً وشربَّت مأء البحرً ونحوهُ و اما قولنا لمُستقيمُ ٱلقبيحُ فيكون وضع اللفظ بغيرموضعه كقولك:ً قد زيداً رايت وكى ًزيدُ يأتيك واشباهُ هذا. (الفلسفي، ١٩٨٢).

والمحال الكذبُ فمثلا - قولنا: سوفً ٱشربُ ماء البحر أمسٍ.

هذه التقسيمات الخمسة للكلام التي قدمها سيبويه تدور حول الاستقامة والإحالة والحديث عنده وهو هنا يقصدبان الجمل قسمان: احدهما يسمى الوصف بأنه مسَتقيمُ والآخر المحال. (زيد، ٢٠٠١).

وتحت كل منهما فروع كما يتضح في هذا الشكل:

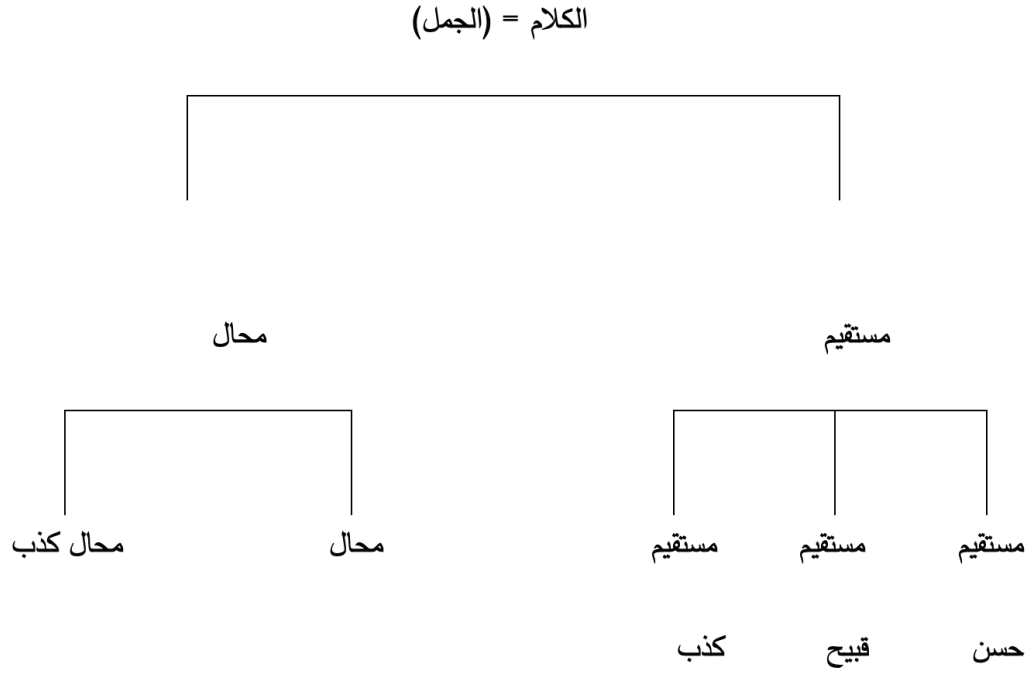


وسيبويه يختص للحالٍ من الكلام وٱلمستقيمُ ٱلقبيح واستندعلى التنوع والتصنيف لمعرفة مصطلحات او مفردات اخرى. (يوسف ج.، ٧٦١)ويمكن القول إن معنى المصطلحات بناء على ترجمة كلام سيبويه وتعريفه للٱلمستقيم ٱلقبيح, هو المفهوم المستقيم استقامة نحوية ودلالية فالكلام المستقيم نحوياتذهب استقامته على ثلاثة مكونات: المستقيمُ الحسن, والٱلمستقيم ٱلكذب, وٱلمستقيم القبيح تعتبرصحيحة نحويا تعد جملة مستقيمة بشرط حكمهاالاستقامة بالحسن أو بالكذب يكون معلق بالذي تفيده مكونات الجملة عندما تترابط تحويا. وقد قدم سيبويه لكل حالة مثالين إلا المحال الكذب، فقد قدم له مثالا واحدا. (القصاب، ١٩٩٨).

والمثال الأول الذي ساقه سيبويه للكلام المستقيم الحسن هو:

(١-١) اتيتك أمس.
وهو يتألف على هذا النحو:

**الجملة**

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **فعل ماض** | **+** | **فاعل** | **+** | **مفعول به** | **+** | **ظرف زمان** | |
| **أتى** | **+** | **تُ** | **+** | **كَ** | **+** | **أمس** | |

والمثال الثاني الذي مثل به سيبويه للكلام المستقيم الحسن هو:
(١ - ب) سأتيك غدا.

وقد تألفت بنيته النحوية وبناؤه اللفظي على هذا النحو:

**الجملة**

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **فعل** | | | | | | | | |
| **أداة استقبال** | **+ فعل مضارع** | **+ فاعل** | **+** | **مغعول به** | **+** | **ظرف زمان** | | |
| **لا تدخل إلا على المضارع** | | | | | | | | |
| **سـ** | **+ أتى** | **+(...)** | **+** | **كَ** | **+** | **غداً** | | |

**التطبيق النحوي بين النحاة وعلماء الدلالة:**

تشكل الجملة مجالا تركيبيا ودلاليا تدور فيه كثير من الأحكام التجريدية والشكلية فالتنازع والاشتغال والتعليق والإلغاء تعمل متكاملة منظمة، فهي ذلك سمة خطية تقاطع في الإلغاء الذي يعكس تصورا تجريبيا لعمل العناصر الوظيفية. (العزيز، ١٩٩٠ ) فما هو الدور الذي تمثله العناصر الوظيفية داخل الجملة على المستويين التركيبي والدلالي وما هي العناصر المركزية في الجملة وفيم تتمثل قيود التحكم وم توصف أحياز المفاعيل والفضلات.

**مفاهيم الجملة بين النحاة القدامي واللنحويين المحدثين.**

**مفاهيم الجملة:**

اختلف النحاة القدماء واللغويون المحدثون في تحديد مفهوم الجملة، حيث انطلقوا من التصور العام القائم على فكرة المسند والمسند إليه والرابطة ومنهم من أضاف إليها ركن التكملة واعتنى به باعتباره ركنا هاما وأساسيا وإذا عدنا إلى سيبويه لتتبع المسألة، فإننا نجده تحدث عما اصطلح عليه «الجملة في »باب المسنَّد و المسند إليهِ يَقول وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتُكلم بدا فمِن ذلًك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك: عبد الله أخوك. وهذا أخوك ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من القسم كما لم يكن للقَسم الأول بَد من الآخر في الابتَداء. (الرائد، ١٩٨٦ ) ومما يكون بمنزِلة الابَتداء، قولك، كأَن عبد الله منطلقاً وليتً زيدًا منطُلق لأنً هذا يحتاُج إلى ما بعدُه كاحتياجِ المبتدأ إلى ما بعده و الواضح أن سيبويه مضى يشرح العلاقة بين المسند والمسند إليه، وما ينجر عنها من أصناف الجمل، مع التأكيد على أن مصطلح الجملة لم يرد في الكتاب بوصفه مصطلحا نحويا بل بمعناها اللغوي. (المطلب، ١٩٨٤) وكان المبرد أول من وظف مصطلح الجملة بمفهومه الاصطلاحي في كتابه المقتضب ثم تقدم النحة فيما بعد إلى فريقين: فريق مؤيد لمصطلح الجملة. (اللطيف، ٢٠٠١)

النتائج: إن تحليل أقسام الكلمات أدى إلى ظهور العديد من الآراء المتعلقة بالدلالات والوظائف، بما في ذلك:

١. اتجاه أقسام الكلام نحو الثنائية بين الأصل والفرع، مما أسس لنظام يمكن وصفه بالتبادل الموضعي، الذي يدعم أحكاماً نحوية هامة. حيث يعمل الاسم على توسيع المكونات التجريدية التي ترتبط بالإعراب، والعوامل، والأسباب، والاشتقاق، والترتيب.

٢. اهتمام الأصوليين بالدلالة النسبية وتحديد دلالة كل قسم من أقسام الكلمات؛ فقد

وُصِفت دلالة الاسم بأنها إخطارية، بينما وُصِفت دلالة الحرف بأنها إيجادية.

٣. الحكم النحوي له ثلاثة أبعاد وهي: العامل، والإعراب، والنظم، حيث يشكل التعلق جوهر نظرية النظم التي توجه العمليات الذهنية نحو الجهاز الانتقائي في المعجم اللغوي، والذي يتحول إلى جهاز دلالي ينتج علاقات نحوية وظيفية تستند إلى المعطيات التفسيرية والتأويلية.

# الخاتمة

١- تعد أقسام الكلام مبدأ هاما من مبادئ النحو العربي، حيث ساهمت في توجيه الأحكام النحوية وضبطها وفق ثنائية الأصل والفرع، والعمدة والفضلة. ويعمل نظام الأصل والفرع في أقسام الكلام وفق التبادل الموضعي الذي يؤسس لأحكام نحوية: فالتعاقب بين المعربات والمبنيات لا يقلل من أصالة المعرب، بل أن النظام فيه يعمل في حركية مستمرة ومتجددة. (المياحي).

فحركة المعنى تسير في محور تحكمه بداية الكلام ونهايته، إنه يشكل دورة كاملة محققا البعد المقاصدي (القافلة، ١٩٩٧).

٢- يقوم الاسم بدلالته الموقعة بتوسيع المحلات التجريدية التي تفتح على الإعراب والعامل والعلة والاشتقاق والرتبة. أما الإعراب والعامل فهما مقولتان تجريديتان محكومان بقصدية المتكلم وهدفه. وأما العلة فقد وضعت بسلطة تفسيرية الأحكام النحوية. فكل ما يجري من خطاب نحوي بين المتكلم والمتلقي أساسه الاسم والفعل اللذان يعملان في مجال تجريدي مفتوح الدلالة، محكوم بمقاصد طرفي الخطاب الذين يشتركان في صنعه. (العلوم، ١٩٩٥) فالحكم النحوي نتيجة يشترك فيها المتكلم والمخاطب لأجل تحقيق الفهم الموحد أنهما يتداولان الخطاب ومنجزاته مع بعض حيث يكون الحذف والإضمار من عمل المتكلم المنتج للبنية النحوية في حين يكون التقدير من عمل المخاطب المحل للبنية. (جزائر، ١٩٦٧).

# المصادر

١- ابن فارس مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون دار الجيل بيروت، ط١، ١٩٩١م، ج ٢، ص ٩١. وينظر مجمل اللغة، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦ م، ج١، ص ٢٤٦.

٢- ابن منظور، لسان العرب مادة ( حكم) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ودار صادر بيروت، م١٢ ص١٤٤.

٣- أبو البقاء الكفري، الكليات، تحقيق عدنان دروب ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢,١٩٩٣, ص ١٠٠.

٤- انظر علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر من صفحة ١٧ إلى صفحة ٣٠، ففيه لمحة تاريخية مركزة من نشأة علم الدلالة وأهم المعالم في تاريخه.

٥- البقرة/ ١٢٤.

٦- جورج مونان، مفاتيح الألسنية ١٢٠.

٧- الجوهري تحقيق اءميل بديع يعقوب, ومحمد نبيل طريقي, دار الكتب العلمية, بيروت، ط١, حنان الرياحي مقولة الواجب وغير الواجب من خلال كتاب المقتضب للمبرد، رسالة ماجستير (مخطوط) إشراف المنصف عاشور، كلية الآداب جامعة منوبة للفنون والإنسانيات، تونس، ٢٠٠٢م.

٨- الخصائص، تحقيق محمد علي التجارة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٩٩م، ج١، ص ٥٢.

٩- دليلة مذوذ التعدية في نهج البلاغة للإمام على دراسة تركيبية دلالية - رسالة ماجستير (مخطوط) إشراف سعيد هادف جامعة باتنة، ١٩٩٩م ٢٠٠٠م.

**الرسائل والاطاريح:**

١- سعيد فكرة الشرط عند الأصوليين رسالة دكتوراه دولة ) مخطوط، إشراف: محمد محده، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، قسم الشريعة.١٩٩٦ - ١٩٩٧م.

٢- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية ١٩ بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص١٩.

٣- الشريف الجرجاني التعريفات تحقيق عبد المنعم الحصي، دار الرشاد القاهرة، ص ١٠٢.

٤- الصحاح، ج٥، ص ٢٢٦.

٥- الصحاح، ج٥، ص٢٢٦.

٦- عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية في النحو العربي، رسالة دكتوراه دولة ( مخطوط) إشراف فرحات عياش جامعة الجزائر ١٩٩٤ ١٩٩٥م.

٧- عيسى بوقانون نقد الفكر النحوي عند مهدي المخزومي قراءة في المنهج، رسالة.

٨- فتحي واهمي: الدلالة ومنزلتها في اللسانيات الحديثة دي سوسير وبلومفيلد أنموذجا رسالة ماجستير ( مخطوط إشراف محمد الشاوش، كلية الآداب.

٩- فخر الدين الرازي المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٩٩٢م، ج ١، ص ٩٣. وينظر: أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد سليمان الأشقر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ج١، ص ١٢٧.

١٠- في الزمخشريء أساس البلاغة, تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة بيروت, ص ٩١.

١١- لمع الأدلة في أصول النحو، تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكرة دمشق بيروت ط٢ ١٩٧١, ص ١٢١.ماجستير (مخطوط) إشراف: محمد العيد رئيمة، جامعة الجزائر.١٩٩٦م ١٩٩٧م.

١٢- مريم/ ١٢.

١٣- المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٨٩-٤٩٠.

١٤- المصدر نفسه، ج١٢، ص ١٤١.

١٥- المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، مكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م، ج١، ص ٢٧٧.